المنتدى الاقتصادي العالمي

نشرة إخبارية

المنتدى الاقتصادي العالمي public.affairs@weforum.org

المساواة بين الجنسين ما زالت متعثرة: 131 سنة لسد الفجوة

- تشهد المساواة بين الجنسين تحسنا وقد عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة، لكن وتيرة التقدم تباطأت.
- يشهد التكافؤ بين الجنسين على مستوى المشاركة والفرص الاقتصادية تراجعا مقارنة بما سجّل سنة 2020، في حين لم يحقق التمكين السياسي سوى مكاسب محدودة.
  تظل أيسلندا أفضل بلد من حيث المساواة بين الجنسين، تليها النرويج وفنلندا ونيوزيلندا والسويد.
- للاطلاع على التقرير الكامل والرسوم البيانية وغير ذلك من المعلومات انقر على هذا الرابط

جينيف، سويسرا، 21 يونيو/حزيران – وفقا للتقرير الدولي للفجوة بين الجنسين الصادر سنة 2023 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، شهد التكافؤ بين الجنسين على الصعيد الدولي تحسنا ليبلغ المستويات التي كان عليها قبل ظهور الجائحة، لكنّ وتيرة التغير شهدت تباطؤا بسبب تأثير الأزمات المتداخلة. وقد أفاد التقرير بأنّ الفجوة قد سُدّت بـ 0.3 نقطة مئوية مقارنة بما ورد في نسخة السنة المنقضية من التقرير. ونتوقع تبعا لذلك ألا يتحقق التكافؤ بين الجنسين إلا بحلول سنة 2154، وهي نفس السنة التي توقعها تقرير سنة 2022.

ويُعزى التقدم المحرز بوجه عام سنة 2023 إلى طائفة من الأسباب، من بينها التحسن المسجل على صعيد سدّ فجوة تحصيل التعليم، فقد تمكن 117 بلدا من بين 146 بلدا مسجلا من سد 95 بالمئة على الأقلّ من الفجوة. وفي الوقت نفسه فإنّ الفجوة على مستوى المشاركة والفرص الاقتصادية قد سُدّت بنسبة 60.1 بالمئة، وعلى مستوى التمكين السياسي بنسبة 22.1 بالمئة فقط.

أما على صعيد التكافؤ بين الجنسين فقد تم إحراز تقدم بـ 4.1 نقطة مئوية فقط منذ صدور النسخة الأولى من التقرير سنة 2006، وقد سجّل المعدل العام للتغيير تباطؤا ملحوظا. ولكي تُسدّ الفجوة بين الجنسين كليا علينا انتظار 131 سنة. وبالنظر إلى الوتيرة الحالية للتقدم، فسيحتاج تحقيق التكافؤ الاقتصادي 169 سنة وتحقيق التكافؤ السياسي 162 سنة.

وقد صرّحت السيدة سعدية زهيدي المديرة العامة للمنتدى الاقتصادي العالمي بأنّه "رغم ظهور مؤشرات مبشرة توحي بحدوث تحسن وبلوغ مستويات ما قبل الجائحة، فإن النساء ما زلن يحملن على عاتقهنّ عبء أزمة كلفة العيش واضطرابات سوق العمل. وإن تحقيق انتعاش اقتصادي رَهن باستثمار الطاقة الإبداعية الكاملة ومختلف الأفكار والمهارات. ليس بوسعنا أن نفقد الزخم الراهن بخصوص المشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة".

ويعدّ تقرير الفجوة بين الجنسين الدولي الذي صدرت منه 17 نسخة إلى الآن، علامة مرجعية نقيّم بها مدى تطوّر الفجوات بين الجنسين في أربع مجالات: المشاركة والفرص الاقتصادية، وتحصيل التعليم، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين الاقتصادي. ويعدّ التقرير أقدم مؤشر لتتبع مستوى التقدم المحرز في سدّ هذه الفجوات منذ استحداثه سنة 2006. وهو يستكشف أيضا تأثير الصدمات التي شهدها العالم مؤخرا على أزمة الفجوة بين الجنسين المسجلة في سوق العمل.

أبرز الأحداث الدولية والإقليمية لسنة 2023

حافظت إيسلندا على مكانتها كأفضل بلد من حيث المساواة بين الجنسين على مستوى العالم للسنة 14 على التوالي، وهي البلد الوحيد الذي تمكن من سدّ ما يربو على 90 بالمئة من الفجوة بين الجنسين. ولئن لم ينجح أي بلد في تحقيق التكافؤ التام، فقد تمكنت بلدان التسعة الأولى في الترتيب من سدّ 80 بالمئة من الفجوة القائمة.

والبلدان العشر الأولى هي:

مؤشر الفجوة بين الجنسين على الصعيد الدولي سنة 2023

الدول العشرة التي تحتل المرتبة الأولى على الصعيد الدولي

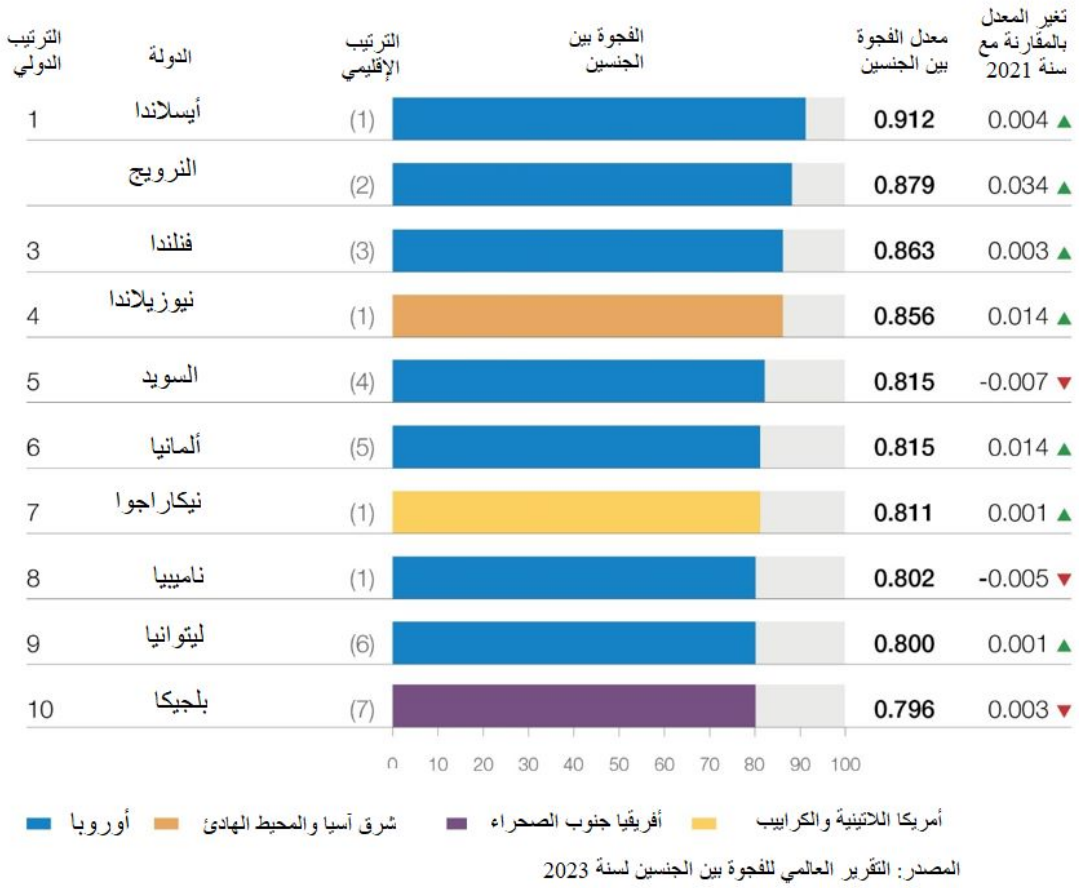

المصدر: التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لسنة 2023

أوروبا هي المنطقة **التي** شهدت أعلى مستوى تكافؤ بين الجنسين منذ نسخة سنة 2022 من التقرير مسجّلة نسبة 76.3 بالمئة ومتجاوزة أمريكا الشمالية. يحتل ثلث البلدان في المنطقة المراتب العشرين الأولى، و قد حقّق ما يربو على نصف البلدان (56 بالمئة) نسبة 75 بالمئة من التكافؤ. والحق أنّ التقدّم لم يشمل جميع البلدان: فبينما حققت 10 بلدان تقودها إستونيا والنرويج وسلوفينيا تحسنا بنقطة مئوية واحدة على الأقلّ، سجلت 10 بلدان أخرى من بينها النمسا وفرنسا وبلغاريا تراجعا بنقطة مئوية واحدة.

أمريكا الشمالية حلّت في المرتبة الثانية بفضل تمكنها من سدّ 75 بالمئة من الفجوة بين الجنسين رغم تراجعها بـ 1.9 نقطة مئوية منذ صدور النسخة السابقة من التقرير. ويمكن أن نعزو ذلك في جانب منه إلى التراجع بـ 7.7 نقطة مئوية في فجوة التمكين السياسي الذي بلغ إلى حد الآن 26.1 بالمئة. وقد حققت أمريكا الشمالية، مقارنة بمختلف مناطق العالم أعلى درجة للتكافؤ بين الجنسين في مجال المشاركة والفرص الاقتصادية، بلغت 77.6 بالمئة.

منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تمكنت من سدّ 74.3 بالمئة من الفجوة العامة بين الجنسين مسجلة ارتفاعا بـ 1.7 نقطة مئوية على مستوى التكافؤ العام بين الجنسين منذ السنة المنقضية. حققت المنطقة زيادة مستمرة في مستوى التكافؤ بين الجنسين منذ سنة 2017، لتحل بذلك في المرتبة الثالثة عالميا من حيث مستوى التكافؤ. وسجلت نيكاراغوا (81 بالمئة) وكوستاريكا (79.3 بالمئة) وجامايكا (77.9 بالمئة) أعلى درجات التكافؤ بين الجنسين في المنطقة.

المنطقة الأوروبية الآسيوية وآسيا الوسطى نجحت في سدّ 69 بالمئة من الفجوة بين الجنسين رغم أن التقدم شهد ركودا منذ نسخة سنة 2020 من التقرير. ومقارنة بمناطق أخرى، شهدت المنطقة الأوروبية الآسيوية وآسيا الوسطى أدنى مستوى من التكافؤ بين الجنسين (10.9 بالمئة) في مجال المشاركة السياسية، وسجّلت تراجعا بنقطة مئوية واحدة منذ 2022. لكنّ التقدم على مستوى سد الفجوة بين الجنسين في مجال المشاركة والفرص الاقتصادية ظل يسجل ارتفاعا متواصلا (68.8 بالمئة)، مع تحقيق تحسن بـ 0.5 نقطة مئوية منذ صدور آخر نسخة من التقرير.

وفي منطقة **شرق آسيا والمحيط الهادي**، شهد التكافؤ بين الجنسين ركودا لزهاء عقد من الزمان لتسجل المنطقة تراجعا بـ 1.6 نقطة مئوية منذ صدور آخر نسخة من التقرير. ولئن تمكن 11 بلدا من بين 19 من تحسين نتائجه مقارنة بآخر نسخة، فإن ثمانية بلدان في المنطقة سجلت تراجعا على صعيد التكافؤ بين الجنسين. حققت نيوزيلندا والفيليبين وأستراليا أعلى مستويات التكافؤ، علما أنّ أستراليا ونيوزيلندا هما من أكثر بلدان المنطقة إحرازا للتقدم الاقتصادي.

أفريقيا جنوب الصحراء تمكنت من سدّ 68.2 بالمئة من الفجوة بين الجنسين، وهو ما يشكّل بوجه عام تحسنا بـ 1.1 نقطة مئوية، لكنّ التقدم في المنطقة ظل متفاوتا. فقد نجحت ناميبيا ورواندا وجنوب أفريقيا مع 13 بلدا آخر في سدّ ما يزيد على 70 بالمئة من الفجوة العامة بين الجنسين، بيد أنّ ثمانية بلدان سجلت تراجعا على صعيد التكافؤ بـ 0.5 بالمئة أو أكثر.

جنوب آسيا بلغت فيها نسبة التكافؤ بين الجنسين 63.4 بالمئة، أي ما يشكّل تطورا بـ 1.1 نقطة مئوية منذ آخر نسخة من التقرير. ويعود ذلك في جانب منه إلى النتائج الجيدة في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية على غرار الهند وباكستان وبنغلاديش. تشكو منطقة جنوب آسيا مقارنة بسائر مناطق العالم من أكبر فجوة بين الجنسين (37.2 بالمئة) على مستوى المشاركة والفرص الاقتصادية، وذلك رغم تسجيلها تحسنا بـ 1.4 نقطة مئوية منذ النسخة الأخيرة للتقرير.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تظلّ أبعد منطقة عن بلوغ التكافؤ بين الجنسين، إذ لم تتمكّن من سدّ سوى 62.6 بالمئة من الفجوة بين الجنسين. ويشكل ذلك تراجعا بـ 0.9 نقطة مئوية منذ آخر نسخة من التقرير. وقد حققت كل من الإمارات العربية المتحدة (71.2 بالمئة) وإسرائيل (70 بالمئة) والبحرين (66.6 بالمئة) أعلى درجات التكافؤ في المنطقة، في حين تمكنت خمسة بلدان تقودها البحرين والكويت وقطر من رفع مستوى التكافؤ بـ 0.5 بالمئة أو أكثر.

ما زالت العقبات غير المرئية تعيق المساواة والتكافؤ

ولئن تمكنت النساء من اقتحام سوق العمل بنسب مرتفعة مقارنة بالرجال على المستوى الدولي، الأمر الذي يشكل تحسنا طفيفا (نسبته ما بين 63 و64 بالمئة) على صعيد التكافؤ بين الجنسين في نسب المشاركة في قوة العمل منذ صدور تقرير سنة 2022، فإن الفجوات في سوق العمل ما زالت مستمرة وبنسب مرتفعة. ونظرا لتضافر أنماط التمييز، تعاني المرأة باستمرار من معدلات البطالة المرتفعة مقارنة بالرجال، إذ تبلغ نسبة البطالة على الصعيد الدولي في صفوف النساء زهاء 4.5 بالمئة و4.3 بالمئة في صفوف الرجال.

تُظهر البيانات الدولية الشاملة لـ 163 بلدا التي وفرتها منصة "لينكد إن" أن نسبة النساء من قوة العمل بلغت 41.9 بالمئة سنة 2023، بيد أنّ حصتهنّ من المناصب القيادية السامية (مدير أو نائب مدير أو سائر المناصب التنفيذية) تقلّ عن حصة الرجال بقرابة 10 نقاط مئوية، أي بنسبة 32.2 بالمئة. ولئن ظلت نسبة النساء المعينات في مناصب قيادية خلال السنوات الثماني الماضية في ارتفاع مستمر بنسبة 1 بالمئة سنويا على المستوى الدولي، فإنّ هذا الاتجاه صار عكسيا سنة 2023 لتعود النسب إلى مستويات سنة 2021.

وبإلقاء نظرة على سوق العمل المستقبلية، نلاحظ أن العاملين في مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة يتقاضون أجورا جيدة، وهي مهن يتوقع تطورها أهمية ونطاقا. لكنّ بيانات "لينكد إين" تظهر أن النساء ما زلن يحظين بفرص أقل من الرجال في مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة، إذ تبلغ نسبة النساء العاملات في تلك المهن 29.2 بالمئة من إجمالي العاملين. وبالنسبة إلى الذكاء الاصطناعي، فقد تطور عدد الأشخاص ذوي الكفاءة في هذا المجال مسجلا ارتفاعا بست مرات بين 2016 و2022، بيد أنّ نسبة النساء العاملات فيه لا تتجاوز 30 بالمئة، ولم تسجل هذه النسبة سوى ارتفاع بـ 4 نقاط مئوية مقارنة بسنة 2016.

تقول 'سيو ديوك' رئيسة السياسة العامة الدولية بمنصة 'لينكد إين': "نلاحظ أنه يقع على عاتق النساء دوما عبء الصدمات والمصاعب الاقتصادية. نعلم بأنّ هذه المشاكل بنيوية (وتتطلب تبعا لذلك حلولا بنيوية). ولا شكّ أن عودة الأمور إلى نصابها يقتضي اعتماد ممارسات توظيف شاملة للجميع، وإبراز دور النساء في المناصب القيادية، وتوفير فرص تحسين المهارات والمسيرة المهنية للنساء، ولاسيّما في القطاعات التي تسجل تطورا سريعا ودخلا مرتفعا مثل قطاع العلوم والتكنولوجيا والهندسة".

وعلى صعيد التعلّم الإلكتروني، تعد الفجوة الرقمية من العوامل المفضية إلى عدم المساواة في الفرص بين الرجال والنساء. تظهر بيانات مؤسسة 'كورسيرا' أنّه إضافة إلى الفوارق على مستوى دورات التعليم والتدريب، يوجد تفاوت على مستوى عدد المسجلين في كل فئة مهارات. لم تتجاوز نسبة التكافؤ على مستوى عدد المسجلين في الاختصاصات التكنولوجية (على غرار الإلمام العام بالتكنولوجيا (43.7 بالمئة) والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة (33.7 بالمئة)) 50 بالمئة وما زال التقدم بطيئا. أما على صعيد فئات المهارات، فإنّ الفجوة بين الجنسين آخذة في التوسّع. لكنّ البيانات تظهر أنّه كلما بادرت النساء بالتسجيل، فإنّهن إتقانهنّ لفئات المهارات التي يدرسنها يتمّ في وقت أقصر من الرجال.

يقول 'دجاف ماجيون كلدا' المدير التنفيذي لمؤسسة 'كورسيرا' إنّه "لأمر مبشّر أن يساعد الإقبال المتزايد على التعلم الإلكتروني في سدّ الفجوات على مستوى المهارات على نحو يسرّع إحراز المرأة تقدما في أماكن العمل".

سدّ الفجوة بين الجنسين

يسلّط تقرير الفجوة بين الجنسين الدولي لسنة 2023 الضوء على المشاركة الاقتصادية المتزايدة للمرأة وعلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى تولي المناصب القيادية، في المجالين الاقتصادي والسياسي معا، باعتبارهما عاملين أساسين في سدّ الفجوات الكبيرة بين الجنسين داخل الأسر والمجتمعات والاقتصادات. ولا ريب أنّ بذل أصحاب المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص جهودا جماعية منسقة وجريئة سيكتسي أهمية بالغة في تسريع إحراز تقدّم على صعيد التكافؤ بين الجنسين وإيقاد شعلة الحماس من جديد لتحقيق النمو وتعزيز الصمود.

لا شكّ أنّ قطاعي الاقتصاد والأعمال يكتسيان أهمية كبرى. وإنّ إحراز تقدّم في سدّ الفجوة بين الجنسين أمر ضروري لكفالة النمو الاقتصادي المستدام والشمال للجميع. وعلى صعيد كل مؤسسة على حدة، تعدّ استراتيجية المساواة بين الجنسين خطوة لازمة لاستقطاب أفضل الكفاءات وضمان الأداء الاقتصادي الطويل المدى والصمود والاستمرارية. تشير البيانات إلى أنّ مجموعات متنوعة من القياديين يتخذون مزيدا من القرارات المستندة إلى وقائع تفضي إلى تحقيق نتائج فائقة الجودة. وعلى صعيد الاقتصاد ككل، يوجد إقرار بأنّ التكافؤ بين الجنسين يكتسي أهمية بالغة لكفالة الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي.

توحّد عوامل تسريع التكافؤ بين الجنسين جهود الحكومات وقطاع الأعمال لتحقيق التكافؤ الاقتصادي، مع التركيز على زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وسدّ الفجوة بين الجنسين على مستوى الرواتب ومساعدة النساء على تولي المزيد من المناصب القيادية وتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل. اعتمد 14 اقتصادا هذا النموذج إلى حد الآن، وتوجد شبكة تعليمية تعمل على توحيد جهود هذه البلدان وشركاء المعرفة من أجل استخلاص الدروس والمضي قدما. إضافة إلى ذلك، فقد تمّ تصميم برنامج مبادرات التنوع والإنصاف والشمول للعمل بطريقة واقعية على رصد 'مبادرات التنوع والإنصاف والشمول' التي تقوم بها الشركات في مختلف القطاعات والمناطق، ولتبادل أهم الدروس المستفادة بين أصحاب المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص في مختلف بلدان العالم.

ملاحظات للمحررين

اطّلع على التقرير هنا
اطلع على جدول أعمال المنتدى كذلك باللغات الإسبانية والماندرين واليابانية
اطلع على أثر المنتدى
راجع منصة الذكاء الاستراتيجي للمنتدى وخرائط التحويل
تابع المنتدى على مواقع التواصل الاجتماعي Podcasts | Weibo | TikTok | LinkedIn | Instagram | Twitter
وتابع صفحة المنتدى على Facebook
شاهد مقاطع فيديو المنتدى على YouTube | wef.ch/videos وهنا
سجّل في النشرات الإخبارية للمنتدى و البث الصوتي الرقمي

إن المنتدى الاقتصادي العالمي، الملتزم بتحسين أوضاع العالم، منظمة دولية للتعاون بين القطاعين العام والخاص. يُشرك المنتدى أهمّ القادة السياسيين والاقتصاديين وسائر قادة المجتمع في جهود صياغة جداول الأعمال الدولية والإقليمية وسائر الاعمال. (www.weforum.org)